دور البيئة الاقتصادية الكلية في استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين: أدلة تجريبية من الجزائر بين 1980_2018

The Role of The Macroeconomic Environment in Attracting of Migrant Remittances: Evidence From Algeria Between 1980-2018

هشام بوطالبي * [1]، محمد بن سعيد [2]

[1] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، البريد الالكتروني:boutalbihichem@yahoo.com

[2] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، البريد الالكتروني: benssaide@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2021/09/03 تاريخ القبول: 2021/12/10 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018 وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك وفق منهج الحدود (The ARDL Bounds Analysis).

وقد أشارت نتائج الدراسة القياسية على أن متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر تلعب دورا مهما في جذّب التحويلات المالية للمغتربين الجزائريين عبر القنوات الرسمية، حيث يؤثر كل من معدّل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي، معدّل البطالة، معدّل التضّخم، سعر الفائدة الحقيقي ومؤشر التطور المالي في الجزائر بشكل ايجابي ومعنوي على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين، أما سعر الصرف الرسمي فجاء تأثيره عكسيا وغير معنوي.

الكلمات المفتاحية: هجرة دولية، تحويلات مالية للمهاجرين، بيئة اقتصادية كلية، اختبار التكامل المشترك، جزائر.

تصنيف: C01،B22،F24، F22

Abstract: The aim objective of This study is to estimate the impact of some macroeconomic variables on the flow of remittances for Algerian immigrants during the period between 1980-2018, using the cointegration model according to the ARDL bounds test analysis.

The results of the study indicated that the macroeconomic policy variables in Algeria play an important role in attracting of remittances through official channels, where the real GDP growth rate, the unemployment rate, the inflation rate, the real interest rate, and the financial development index in Alegria have a positive and significant impact on the flow of remittances, On another hand, the official exchange rate has a negative and insignificant impact.

Keywords: Internatinal migration, remittances , macroeconomic environment , cointegration test , Algeria.

Jel Classification Codes :F22,F24,B22,C01

* المؤلف المرسل

توطئة (مقدّمة):

تحتل قضايا الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة اهتمام كبيرا سواء على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الهجرة واللجوء وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة (ONU) بمختلف مؤسساتها، ومنظمة الهجرة الدولية (OIM) أو على الصعيد الوطني على مستوى البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للهجرة الدولية، فضلا عن الاهتمام الأكاديمي من خلال الدراسات المهتمة بموضوع الهجرة الدولية والسبب في ذلك يعود الى التأثير الكبير الذي أصبحت تمارسه ظاهرة الهجرة الدولية على البلدان خاصة على الصعيد الاقتصادي، إضافة الى ارتباطها المباشر بقضايا التنمية والتخلف، فاغلب الدراسات تجمع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه ظاهرة الهجرة الدولية في تفعيل التنمية خاصة على مستوى البلدان المرسلة للمهاجرين انطلاقا من قنوات تأثيرها المتعددة كهجرة راس المال البشري أو الكفاءات، وعودة المهاجرين الى بلدانهم الأصلية ومساهمتهم في تفعيل التنمية المحلية وتطوير اقتصاداتهم الوطنية من خلال عدة جوانب كالاستثمار ونقل المعرفة والخبرات المكتسبة في الخارج، إضافة الى شبكات المهاجرين الدوليين المنتشرة في الخارج ومساهمتها في تنمية اقتصاديات البلدان الأصلية عن بعد دون حاجة المهاجر للعودة الى بلده الأصلي سواء عبر استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تحفيز الاستثمار الأجنبي، أو من خلال تحفير التجارة الخارجية بين البلد المرسل والبلد المستقبل للهجرة، أو من خلال تحويل التكنولوجيا من الخارج الى البلد الأصلي، وعموما يمكن القول أن ظاهرة الهجرة الدولية تؤثر على التنمية في البلدان الأصلية من خلال عدة قنوات.

وتعتبر التحويلات المالية للمهاجرين واحدة من أهم الآليات التي يمكن من خلالها للهجرة الدولية أن تساهم في تنمية البلدان الأصلية، نظرا لارتفاع تدّفقاتها السنوية، حيث تشير مختلف المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي على أن التحويلات المالية للمغتربين تمثل واحدة من أهم المصادر المالية الدولية وتأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد تدّفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدرت بحوالي 698 مليار دولار في سنة 2018، كما بلغت أكثر من 747 مليار دولار في سنة 2020 وهي بذلك تمثل مصدر التمويل الثاني بعد تدّفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) من حيث الأهمية وتفوق بكثير المساعدات الحكومية الرسمية المخصصة لتمويل التنمية (AOD)، بل وفي حالة التقدير الدقيق لحجم التحويلات المالية فيرجح أن تكون مصدر التمويل الأهم على مستوى العالم على اعتبار أن جزء كبير منها يمر عبر القنوات الموازية خارج المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك ومؤسسات البريد وشركات تحويل الأموال، من جهة أخرى فان البلدان النامية هي أكثر المناطق في العالم استقبالا للتحويلات بما يفوق 80% من اجمالي التحويلات المتدّفقة في كل دول العالم وهذا ما يبرز أهميتها بالنسبة للدول النامية ودورها في تفعيل التنمية، وأغلب الدراسات الحالية تشير الى أن التحويلات المالية للمغتربين تؤثر على اقتصاديات البلدان المستقبلة على عدة مستويات من خلال مساهمتها خفض مستويات الفقر، وتحسن توزيع الدخل، دعم الاستهلاك النهائي للأسر المستقبلة، تمويل المشاريع المقاولاتية، وتحفيز النمو الاقتصادي، تطوير النظام المالي في البلد الأصلي، تعديل اختلال ميزان المدفوعات، تحفيز الاستثمار الخاص، والتأثير على توازن سعر الصرف الحقيقي الى غيرها من آثار مرتبطة بتدّفق التحويلات المالية للمغتربين لا يسعنا المجال لذكرها كلها، ونظرا للأهمية الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين ومساهمتها المباشرة في تحفيز التنمية فقد حاولت العديد من الدراسات البحث في محدّداتها أو الأسباب التي تدّفع المهاجرين الى تحويل جزء من أموالهم الى بلدانهم الأصلية، فضلا عن البحث في الاثار الناتجة عنها على اقتصاديات البلدان المستقبلة، حيث أجمعت أغلب الدراسات على أن محدّدات التحويلات يمكن تقسيمها الى أسباب فردية أو ذاتية تكون مرتبطة بالمهاجر وأفراد أسرته في بلده الاصلي كالمستوى التعليمي، ومدة بقاءه في المهجر، ومستوى دخله وطبيعة نشاطه ومتوسط عمره، إضافة الى مستوى دخل الأسرة في البلد الأصلي وعدد أفرادها، كما ركزت بعض الدراسات الأخرى على أهمية البيئة الاقتصادية الكلية ودورها في التأثير على قرارات المهاجر في إرسال أمواله الى بلده الأصلي وهي تشتمل على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتوزع على مستوى المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للتحويلات المالية كتقلبات مستويات النشاط الاقتصادي، ومعدّلات التضخم والبطالة، ومستويات أسعار الصرف الرسمية والموازية، وتقلبات أسعار الفائدة، فضلا عن متغيرات البيئة المؤسسية الكلية كفعالية المنظومة القانونية، ومناخ الاستثمار، والبيروقراطية إلى غيرها من المتغيرات .

إن الجزائر وكغيرها من البلدان النامية المرسلة للهجرة الدولية بجالية مهاجرة في الخارج تفوق أكثر من 2 مليون مهاجر حسب الإحصائيات الرسمية، هي تستقبل لنسبة معتبرة من تحويلات مغتربيها في الخارج، تفوق حاجر 2 مليار دولار كواحدة من أهم مصادر العملة الصعبة بعد عائدات قطاع المحروقات رغم أنها مازالت ضعيفة نسبيا مقارنة مع عدد من الدول العربية والمغاربية المستقبلة للتحويلات كمصر، الأردن،

لبنان، المغرب، تونس وبالموازنات مع تعداد الجالية الجزائرية في الخارج والإمكانيات المالية الكبيرة التي تتمتع بها على اعتبار أنها تتمركز في المناطق ذات الدخل المرتفع خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث ترجع أغلب الدراسات هذا الضعف المسجل في حجم التحويلات المالية المتدّفقة سنويا الى الجزائر الى الصعوبات والعراقيل العديدة التي تواجه المهاجرين الجزائريين في تحويل أموالهم كضعف أداء المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر، وارتفاع تكاليف التحويل عبر القنوات الرسمية، واشكالية سوق الصرف الموازي، فضلا عن صعوبة مناخ الاستثمار، وغياب الرؤية الشاملة من السلطات العليا في الاستفادة من امكانيات الجالية الوطنية في الخارج واشراكها في تفعيل التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد الوطني، وبالاستناد على ما سبق سنحاول في هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية .

إشكالية الدراسة:

- ماهي المحدّدات الاقتصادية الكلية المفسّرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- إلى جانب الخصائص الفردية للمهاجر المرسل تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بالبيئة الاقتصادية الكلية في البلد الأصلي.
- لا تساهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في تفسير حركة التحويلات المالية للمغتربين نظرا لأن قرارات تحويل الأموال تكون مرتبطة بالسلوك الفردي للمهاجر في الخارج وأفراد أسرته في بلده الأصلي .

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه ظاهرة الهجرة الدولية في تنمية اقتصاديات البلدان الأصلية خاصة عبر تدّفق التحويلات المالية للمغتربين التي باتت تمثل مصدر دخل أساسي لكثير من البلدان النامية، بما فيها الجزائر رغم ضعف حجمها خاصة عبر القنوات الرسمية .

منهجية الدراسة:

فيما يخص المنهجية التي اعتمدنا عليها في هذه الورقة البحثية فقد اعتمدنا أساسا على المنهج الاستنباطي في استعراضنا للشق النظري المفسر للتحويلات المالية للمهاجرين، اضافة الى مراجعة أهم الدراسات السابقة التي تطرقت للمحددات الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين، فضلا عن تشخيص واقع التحويلات المالية للمغتربين الجزائريين، كما اعتمدنا على المنهج التجريبي في الدراسة القياسية بالاعتماد على بعض أدوات تحليل السلاسل الزمنية كاختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل، واختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية في دراستنا قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية الى خمسة أقسام أساسية مسبوقة بمقدمة عامة وتنتهي بخلاصة لأهم نتائج الدراسة، حيث اشتمل القسم الأول منها على الإطار النظري للتحويلات المالية للمهاجرين، أما القسم الثاني فتطرقنا من خلاله لبعض الدراسات السابقة التي حاولت تحليل محددات التحويلات المالية للمهاجرين، أما القسم الثالث فاحتوى على تشخيص لواقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، تطورها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، في حين تضمن القسم الرابع من هذه الورقة منهجية الدراسة القياسية، أما القسم الخامس فاحتوى على أهم نتائج الدراسة القياسية.

1. الإطار النظري لاقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين:

يعتبر الاهتمام بموضوع التحويلات المالية للمهاجرين حديثا نسبيا فالدراسات النظرية والتجريبية الخاصة به لم تدخل حقل البحث العلمي إلا مع منتصف سنوات الثمانينات وبداية التسعينيات، خاصة مع نمو تدّفقات التحويلات المالية للمغتربين وزيادة أهميتها كمصدر أساسي للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من البلدان النامية مع بداية 1990، وفيما يخص الدراسات التي حاولت البحث في محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين فكانت بدايتها بأعمال (Witelaw & Johanson 1974) التي أجريت على كينيا، ودراسة (Stark & Lucas, 1985, pp. 901-918) التي أجريت على بوتسوانا أولى المحاولات لوضع إطار نظري مفصل لتفسير الأسباب التي تدفع المهاجرين الى تحويل أموالهم باتجاه بلدانهم الأصلية، خاصة مع بروز نظرية الاقتصاد الجديد لهجرة العمل (The New Economic Theory Of Labor Migration) التي قدمت منهجا تحليليا جديدا لفهم محدّدات ظاهرة الهجرة الدولية، حيث تعتبر هذه النظرية قرار الهجرة الى الخارج بمثابة استراتيجية عائلية تهدف من ورائها الاسرة الى زيادة مصادر الدخل وتنوعها والتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها نتيجة الصدمات الاقتصادية المختلفة التي تتعرض والتي تؤثر على مستوى الدخل الأسري، كما ترى هذه النظرية ظاهرة الهجرة الدولية بمثابة عامل ضمان ضدّ مختلف المخاطر التي تتعرض لها الأسر في البلدان الأصلية من خلال التحويلات المالية التي يرسلها المهاجر الى بلده الأصلي، وفي نفس الإطار قدم كل من (Rapoport.H & Docquier.F, 2005) تحليلا نظريا مفصلا لاقتصاد التحويلات المالية للمهاجرين يتضمن أهم محدّداتها وآليات تأثيرها على اقتصاديات البلدان المستقبلة، وعلى العموم فقد أجمع العديد من الباحثين أمثال (Stark 1991)، (Poirine 1997)، (Brown 1997)، (Smith 2003) على أن الأسباب أو المحدّدات التي تدفع المهاجر لإرسال أمواله باتجاه بلده الأصلي تتوقف على مجموعة من الدوافع أو السلوكيات (Djelti , 2015, p. 46) والتي نوجزها فيما يلي:

1.1 سلوك الإيثار(Behavior of altruism): وهو يعتبر من بين أهم الدوافع التي تجعل المهاجر يحول جزء من أمواله الخاصة باتجاه بلده الأصلي باعتباره مسؤول اتجاه أفراد أسرته في بلده الأصلي، ومستوى رفاهيته مرتبطة بمستوى رفاهية بقية أفراد الأسرة و وفق هذه المقاربة فالتحويلات المالية للمهاجر تأخذ ثلاث أشكال عند تدفقها :

- التحويلات متناسبة طرديا مع الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في بلد المقصد؛
- التحويلات تنخفض في حالة ارتفاع دخل الأسرة في البلد الأصلي؛
- التحويلات تنخفض في حالة انقطاع التواصل بين المهاجر و أفراد أسرته في بلده الأصلي؛

وبالتالي نستطيع القول أن هذا النوع من المحفزات يعتمد بالدرجة الأولى على العوامل السلوكية والاجتماعية في تفسير تدّفق التحويلات، لكن أثبتت بعض الدراسات (Lucas & stark1985) أن سلوك الإيثار لوحده لا يفسر تدّفق التحويلات من المهاجر باتجاه بلده الأصلي.

2.1 سلوك المصلحة الذاتية (Self interest): حيث يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ضمان تواجد جزء من أصوله في مكان أمن (بلده الأصلي) وتوجه غالبا التحويلات في هذه الحالة إلى الاستثمار في شراء العقارات أو أصول مالية أو مشاريع استثمارية خاصة تدار من طرف أفراد العائلة في البلد الأصلي .

3.1 سلوك الادخار: وفي هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن المهاجر يميل في العادة إلى تحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ادخارها، فمنفعته لا تكمن في عملية استهلاكه في بلد المقصد وإنما في ادخار جزء كبير من دخله، وغالبا ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج، حيث يرتفع معدّل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة وفي هذا الخصوص أشار (Lucas 2004) أن تدّفق التحويلات تكون كبيرة في المراحل الأولى للهجرة وتتناقص تدريجيا كلما طالت مدة بقاء المهاجر في الخارج إلى أن تتوقف نهائيا عندما يقطع المهاجر تواصله مع بلده الأصلي.

4.1 اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر أو التأمين المتبادل (Coassurance): في إطار نظرية هجرة العمل التي طوّرها (Stark & Bloom , 1985, pp. 173-178) تعتبر الهجرة بمثابة استراتيجية عائلية تضعها الأسرة وتوفر لها الإمكانيات اللازمة لنجاحها وفي هذه الحالة فان المهاجر يقوم بتحويل جزء من أمواله إلى أفراد أسرته في بلده الأصلي كنوع من إعادة دفع المستحقات العائلية، كما أنها بمثابة عقد عائلي الهدف من وراءه مواجهة الأخطار المتعددة كالبطالة، انخفاض الدخل وبالتالي فانّ تحويلات المهاجر بمثابة تأمين ضد هذه الأخطار.

5.1 المحددات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدفق التحويلات المالية للمهاجرين: حاولت بعض الدراسات الأخرى البحث في محدّدات التحويلات المالية للمغتربين على المستوى الاقتصادي الكلي وذلك من خلال الربط بين السلوكيات الفردية وكيفية تفاعلها مع المناخ الاقتصادي الكلي الذي يحيط بالمهاجر الدولي في مناطق الاستقبال، وبالأسر المستقبلة للتحويلات في البلد الأصلي وأثبتت العديد منها أهمية البيئة الاقتصادية الكلية سواء في مناطق الإرسال أو في مناطق الاستقبال في تفسير تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين، فقد كشفت دراسات (Elbadawi.I & Rocha.R, 1992)، (El-Sakka & Mc nabb 1999, pp. 1493-1502) (Aydas & al , 2005, pp. 53-69)، (Mouhoud .E & al 2008) على أن التحويلات المالية للمغتربين تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمستوى الدخل الفردي في مناطق الاستقبال ومناطق الإرسال، إضافة الى الفرق بين معدّلات الفائدة، وتقلبات مستويات أسعار الصرف الرسمية والموازية، ومعدّلات التضخم في البلد الأصلي، كما ركزت بعض الدراسات الأخرى (Singh & al, 2010) على أهمية المتغيرات الديمغرافية والنوعية في تفسير محدّدات التحويلات المالية كحجم الجاليات المهاجرة في الخارج وتركيبتها الديمغرافية ومستواها التعليمي، إضافة الى الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأسر المستقبلة للتحويلات المالية في البلد الأصلي كنشاط المرأة، وسن العمل، ومعدّل الإعالة، والمستوى التعليمي للأفراد، أما في السنوات الأخيرة تولي بعض الدراسات أهمية خاصة للمتغيرات المؤسسية والسياسية في البلدان المستقبلة للتحويلات كنوعية المؤسسات، مستوى الديمقراطية، درجة تفشي الفساد، فعالية المنظومة القانونية، مناخ الاستثمار، تطور النظام المالي خاصة وأّن التحويلات المالية للمهاجرين هي مصدر من مصادر التمويل الخارجي وبالتالي فهي تتأثر بهذا النوع من المتغيرات(Chami & al , 2008) .

2. الدراسات التجريبية السابقة:

بعدما كانت أغلب الدراسات السابقة المهتمة بتحليل محدّدات وآثار التحويلات المالية للمهاجرين على دول الأصل تعتمد بالدرجة الأولى على المقاربات الجزئية من خلال دراسة عينة من المهاجرين أو الأسر المتلقية للتحويلات ظهرت مع بداية سنوات التسعينيات نماذج جديدة تعتمد على المقاربات الاقتصادية الكلية نظرا لأن محدّدات وآثار التحويلات تختلف حسب مستوى التحليل الاقتصادي المعتمد سواء كان تحليلا جزئيا أو كليا، وعرفت هذه النماذج تطوّرا كبيرا نتيجة تحسن نوعية البيانات الاحصائية إضافة إلى تطوّر طرق التحليل القياسي، ومن أبرز الدراسات التي حاولت تحليل محدّدات تدّفق التحويلات نجد دراسة (Elbadawi.I & Rocha.R, 1992) التي هدفت الى تقييم المحدّدات الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين في عينة من البلدان المستقبلة ضمت الجزائر، المغرب، البرتغال، تونس، تركيا، يوغسلافيا خلال الفترة الممتدة بين 1977-1989 واستخدمت بيانات خاصة بتحويلات العمال المهاجرين، مستوى دخل المهاجرين في مناطق الاستقبال، تعداد العمال المهاجرين في الخارج، معدّلات التضخم في البلدان الأصلية، علاوة سعر الصرف الموازي عن الرسمي، إضافة الى المتغير الوهمي أما بالنسبة لطريقة التقدير فقد اعتمدت على مجموعة من نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وكشفت نتائجها على أن التحويلات المالية تتأثر بشكل ايجابي بمستوى دخل المهاجرين وتعدادهم في الخارج وتتأثر عكسيا بعلاوة سعر الصرف الموازي ومعدّلات التضّخم في البلد الاصلي، كما حاول كل من (El-Sakka & Mc nabb, 1999, pp. 1493-1502) قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التحويلات المالية للمهاجرين في مصر خلال الفترة الممتدة بين 1967-1991 بالاعتماد على بيانات سنوية خاصة بدخل المهاجرين المصريين في الخارج ومستوى الدخل في البلد الأصلي، علاوة سعر الصرف الموازي عن الرسمي، معدّل التضخم في مصر، اضافة الى الفرق بين معدّلات الفائدة بين مناطق الارسال ومناطق الاستقبال، إضافة الى بيانات خاصة بتحويلات العمالة المصرية في الخارج، وأشارت نتائجهما أن التحويلات المالية للمهاجرين في مصر تتأثر عكسيا بعلاوة سعر الصرف الموازي عن الرسمي أي كلما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي تنخفض حجم التحويلات عبر القنوات الرسمية، كما أنها تتأثر عكسيا بالفرق في معدّلات الفائدة، أما فيما يخص معدّل التضخم في البلد الأصلي فهو يؤثر بشكل ايجابي على حجم التحويلات، أما في تركيا نجد دراسة (Aydas & al , 2005, pp. 53-69) التي حاولت تقييم أثر المحدّدات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الى تركيا من خلال تقدير نموذج يظم عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدّل التضّخم، علاوة سعر الصرف الموازي عن الرسمي، متوسط الدخل الفردي في تركيا وفي مناطق الارسال، إضافة الى معدّل النمو الاقتصادي في تركيا والفرق بين معدّلات الفائدة في المناطق المرسلة للتحويلات وتركيا، ومؤشر الاستقرار السياسي المعبر عنه بالمتغير الوهمي خلال فترة زمنيتين مختلفتين تمتد الأولى من 1965الى 1993، أما الفترة الثانية من 1979الى1993 وأشارت نتائج هذه الدراسة على أن التحويلات المالية تتأثر بانخفاض الدخل في تركيا وترتبط ايجابا بالدخل في مناطق الإرسال كما كشفت عن وجود تأثير سلبي ومعنوي لعلاوة

سعر الصرف الموازي ومعدّل التضّخم ونوعية النظام السياسي في تركيا على تدّفق التحويلات، كما أوضحت هذه الدراسة أهمية سياسات سعر الصرف المحكمة واستقرار البيئة الاقتصادية والسياسية الكلية في تركيا في استقطاب تحويلات العمال المهاجرين، كما كشفت دراسة (Schiopu & Siegfried, 2006) التي شملت عينة تظم 21 بلد مرسل للتحويلات المالية من أوروبا الغربية إضافة إلى 7 بلدان مجاورة للاتحاد الأوروبي مستقبلة للتحويلات المالية، حيث اعتمدت على البيانات المدمجة البانل لعدد من المتغيرات الاقتصادية كالتحويلات المالية للمهاجرين، معدّل العائد من الأصول المالية، الفرق في الدخل بين المناطق المرسلة والمناطق المستقبلة للتحويلات، تعداد المهاجرين في الخارج، المستوى التعليمي، الفرق بين معدّل الفائدة بين مناطق الإرسال والاستقبال، وحجم القطاع الموازي في المناطق المستقبلة وأشارت نتائجها أنّ سلوك الإيثار هو المفسر لتدّفق التحويلات المالية بين المناطق حيث أنّ الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي بين المناطق المرسلة والمستقبلة يرتبط بشكل ايجابي بمتوسط التحويلات المالية لكل مهاجر، في حين لا تؤثر المتغيرات المالية الأخرى كمعدّل الفائدة على حجم التحويلات المالية المرسلة وهو ما يعني ضعف الحافز على الاستثمار في التحويلات، كما أنّ المستوى التعليمي للمهاجرين يؤثر على التحويلات المالية المرسلة، أما دراسة (Alleyne & al, 2008 , pp. 137-153) التي حاولت حصر المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في عينة من بلدان منطقة الكاريبي خلال الفترة الممتدة بين 1986-2000، واعتمدت على البيانات المدمجة ونموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE)، إضافة إلى طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS)، أما فيما يخص المتغيرات التي اعتمدت عليها فتضمنت التحويلات المالية للمهاجرين، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وكندا، سعر الصرف الحقيقي، الفرق بين معدّلات الفائدة بين المناطق المرسلة للتحويلات والمناطق المستقبلة لها، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة في البلدان المتلقية للتحويلات، من جهة أخرى حاول كل من (Richard. H & Adams.Jr, 2009, pp. 93-103) دراسة محدّدات التحويلات المالية في البلدان النامية باستخدام المتغيرات التفسيرية لعينة واسعة من البلدان النامية كالمستوى التعليمي للمهاجرين، معدّل الفقر في البلدان المستقبلة للتحويلات، معدّل الفائدة ومستوى سعر الصرف، اضافة التحويلات المالية للمهاجرين وأشارت نتائج هذه الدراسة على أهمية المستوى التعليمي للمهاجرين في تفسير تدّفق التحويلات المالية، حيث أن البلدان المصدرة للمهاجرين أصحاب المستوى التعليمي المرتفع تستقبل نسبة أقل من التحويلات المالية مقارنة مع البلدان المصدرة للعمالة المهاجرة متدنية المستوى التي تستقبل لنسبة أكبر من التحويلات، كما بينت هذه الدراسة عن عدم وجود أي تأثير لمعدّل الفقر في البلدان المرسلة للعمالة على حجم التحويلات التي تتلقاها هذه البلدان، كما حاولت (Akkoyunlu.S, 2010) تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في تركيا بين 1962-2005، واعتمدت على عدد من المتغيرات كالتحويلات المالية، معدّل سعر صرف الليرة التركية بالنسبة لليورو، مؤشر الاستقرار السياسي، ومستوى الدخل في تركيا وألمانيا، تعداد المهاجرين الأتراك في ألمانيا، باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) وأشارت النتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة الآجل بين التحويلات المالية ونصيب الفرد من الناتج في تركيا وألمانيا، وسعر الصرف، ومؤشر الاستقرار السياسي، وعلاقة عكسية بين التحويلات ومستوى الدخل الكلي في تركيا، من جهة أخرى أشارت دراسة (Coiffard , 2012, pp. 151-165) التي حاولت من خلالها تحليل المحدّدات المتحكمة في تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين من روسيا الى طاجاكستان بالاعتماد على بيانات فصلية خلال الفترة الممتدة بين 2000 الى 2010، وبينت نتائجها على أن تدّفق التحويلات المالية الى طاجاكستان يتأثر ايجابا بمستوى الناتج الداخلي الخام في روسيا وعكسيا بمستوى النشاط الاقتصادي في طاجاكستان، أما معدّل التضخم ليس له أي تأثير على تدّفق التحويلات سواء في روسيا أو في طاجاكستان، من جهة أخرى فان ارتفاع معدّل البطالة في روسيا له أثر إيجابي على تدّفق التحويلات وهذا راجع الى نمو القطاع الموازي في روسيا الذي يشغل النسبة الكبيرة من العمالة المهاجرة من طاجاكستان وبالتالي ترتفع حجم التحويلات المرسلة الى بلدهم الأصلي، من جهة أخرى فان وضعية سوق العمل في طاجكستان تؤثر على حجم التحويلات المرسلة من روسيا، أما دراسة (Jackman , 2013, pp. 36-52) التي حاولت تحليل المحدّدات الاقتصادية الكلية لتقلبات تدّفق التحويلات المالية في عينة من 93 دولة مستقبلة للتحويلات بالاعتماد على بيانات البانل فقد أشارت نتائجها على أن سلوك الايثار هو المفسر لتدّفق التحويلات، فضلا عن دور معدّل الإعالة والمستوى المعيشي في البلد الأصلي، كما كشفت هذه الدراسة عن أهمية دوافع التأمين في تفسير تدّفق التحويلات المالية خاصة خلال الصدمات الاقتصادية في البلد الأصلي والكوارث الطبيعية، اضافة الى دور تقلبات أسعار الفائدة ومستوى سعر الصرف وتعداد المهاجرين والتقلبات الاقتصادية في الدول المرسلة للتحويلات، وفي الأردن

نجد دراسة (Al-Assaf & Al-Malki , 2014, pp. 514-526) التي حاولت تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين بين1972-2009 حيث استخدم الباحثان نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، إضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VCEM)، وأشارت نتائجهم الى أنّ المتغيرات الاقتصادية في البلدان المرسلة للتحويلات هي أكثر تأثيرا مقارنة مع المتغيرات الاقتصادية في الأردن، من جهة أخرى حاول كل من (Rezwanul & Rubayyat, 2015, pp. 81-93)تحليل محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين في بنغلاديش بين 2000-2014 بالاعتماد على بيانات مقطعية لحوالي 14 دولة مرسلة للتحويلات إلى بنغلاديش، وأشارت نتائجهم أنّ التحويلات المالية في بنغلاديش تتأثر أساسا بالتغير في حجم قوة العمل، مستوى التضّخم، الصادرات والواردات ومستوى الإنفاق الحكومي، ومستوى سعر الصرف في البلدان المرسلة، كما حاول (Parra & Rodriguez, 2016, pp. 361-388) دراسة محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان أمريكا الوسطى باستخدام بيانات البانل، وأشارت نتائجهم الى أن سلوك الإيثار(Altruisme) هو المتحكم في تدّفق التحويلات الى البلدان الأصلية من جهة أخرى تأثر المتغيرات الاقتصادية في البلدان المرسلة على مستوى دخل المهاجر وبالتالي على حجم الأموال المخصصة للإرسال الى البلد الاصلي، أما دراسة (Hor & Pheang, 2017, pp. 202-207) التي حاولت تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المؤسسية على تدّفق التحويلات المالية في عينة من البلدان النامية في جنوب آسيا تظم الهند، فيتنام، ميانمار، كامبوديا ولاوس فقد كشفت نتائجها على أنّ التحويلات المالية للمهاجرين ترتبط إيجابا مع نصيب الفرد من الناتج ومستوى سعر الصرف في البلدان المستقبلة، وبعلاقة عكسية مع الاستقرار السياسي، كما أنّ زيادة تعداد المهاجرين في الخارج يؤدي إلى زيادة حجم التحويلات المالية المرسلة الى بلدانهم الأصلية، أما في تونس حاول (Bouoiyour & al, 2018) دراسة المحدّدات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين خلال فترة التحول السياسي والاجتماعي الذي شهدته هذه الدولة خلال ما يعرف بثورات الربيع العربي من خلال مرحلتين مختلفتين الأولى تمتد من الربع الأول لسنة 1990 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2010، أما المرحلة الثانية فتمتد من الربع الأول لسنة 1990 إلى غاية الربع الثالث لسنة 2015، واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالتحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الموجه للقطاع الخاص، معدّل الانفتاح، سعر الصرف الرسمي، سعر الفائدة وأشارت نتائجها أنه قبل الثورة التونسية فإنّ التحويلات المالية كانت تؤثر على النمو الاقتصادي والاستهلاك بشكل سلبي، أما بعد الثورة فارتفعت حجم التحويلات المرسلة وأصبح تأثيرها ايجابي على النمو الاقتصادي والاستهلاك، كما حاولت (Bunduchi & al , pp. 3876-3889) دراسة محدّدات تدّفق التحويلات المالية الى رومانيا بالاعتماد على بيانات البانل، وأشارت نتائجها الى تأثير طول المسافة الجغرافية وطرق الهجرة الى الخارج، إضافة الى مناطق تمركز المهاجرين في مناطق الاستقبال على حجم التحويلات المرسلة الى رومانيا فضلا عن تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على حجم التحويلات كالفجوة في مستوى الأجور ومعدّل الضريبة بين مناطق الإرسال ومناطق الاستقبال، أما في منطقة افريقيا جنوب الصحراء نجد دراسة (Adenutsi & Ahortor, 2021) حول المحدّدات الاقتصادية الكلية لتدفق التحويلات المالية في عينة من البلدان المستقبلة للتحويلات تشمل حوالي 38 دولة بالاعتماد على بيانات المقطعية (البانل) وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) وأشارت نتائجها أن التحويلات المتدّفقة الى دول المنطقة تخضع لسلوك الإيثار أي أن المهاجر يحول أمواله بهدف مساعدة بقية أفراد أسرته في بلده الأصلي، كما أن التحويلات بدافع المصلحة الذاتية التي تكون عادة موجهة الى الاستثمار في البلد الأصلي ضعيفة نوعا ما بسبب صعوبة مناخ الاستثمار ودعم جاذبيته في البلدان الأصلية، كما كشفت هذه الدراسة عن وجود تأثير سلبي وغير معنوي لمستوى الدخل في البلد الأصلي، وتأثير ايجابي ومعنوي للدخل في البلدان المرسلة للتحويلات، من جهة أخرى فان التطور المالي ومؤشر النوعية المؤسساتية يأثر بشكل سلبي وغير معنوي على تدّفق التحويلات مع وجود تأثير ايجابي ومعنوي للتضّخم والفرق في أسعار الفائدة الحقيقية إضافة الى سعر الصرف الفعلي الحقيقي على التحويلات.

3. تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني:

قبل استعراض تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ينبغي في البداية الإشارة الى ضعف المعطيات والبيانات الاحصائية الخاصة بها، حيث تشير العديد من الدراسات الى أن نسبة كبيرة من تحويلات المغتربين الجزائريين تمر عبر القنوات الموازية وبالتالي تصعب عملية تقديرها، كما أنها غير مسجلة حيث لا توفر قواعد البيانات المعروفة كالبنك الدولي (WDI)، والبنك المركزي الجزائري سوى بيانات حول التحويلات الرسمية التي تمر بشكل قانوني عبر المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، ومكاتب البريد وشركات تحويل الأموال، أما التحويلات التي تمر عبر القنوات الموازية

فلا توجد أي معطيات دقيقة حول حجمها، فضعف المنظومة المصرفية وغياب الاستراتيجية الاقتصادية الكلية تجعل الجزائر تخسر سنويا نسبة هامة من تحويلات مهاجريها، كما أن حجمها لا يعكس حجم الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج التي تتجاوز 2 مليون مهاجر متمركزة بشكل أساسي في فرنسا بنسبة 85% مقارنة مع أهم الدول العربية المتلقية للتحويلات خاصة دول المغرب العربي (تونس، المغرب) التي لها نفس خصوصيات الهجرة الجزائرية، والشكل الهندسي الموالي رقم (01)يوضّح تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1970-2019 .

الشكل رقم (1): تطور تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1970-2019

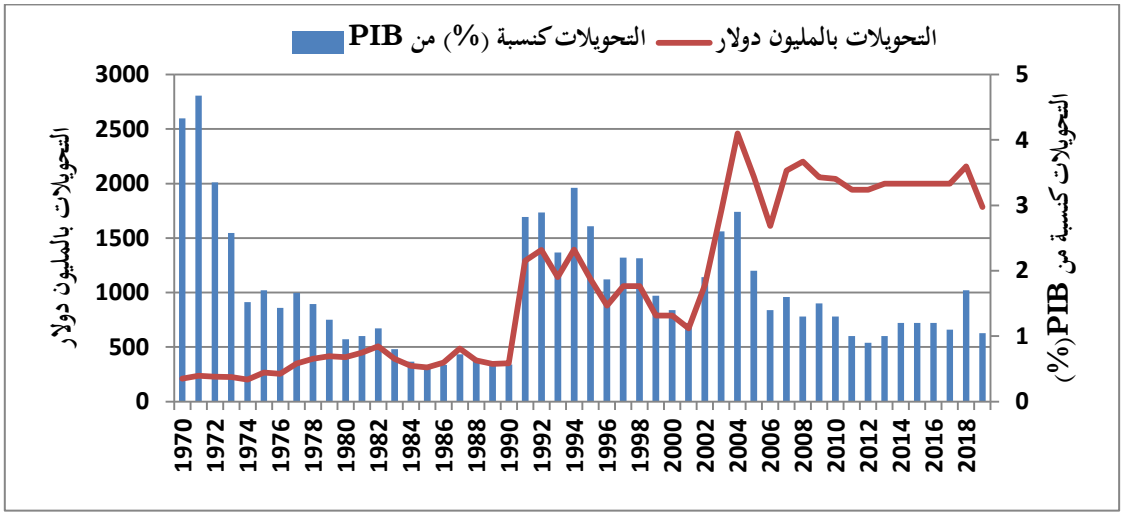

المصدر: بيانات البنك العالمي(WDI) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

من خلال تحليل معطيات الشكل البياني رقم (01) يمكن القول أن تطور تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مر بمجموعة من المراحل المهمة وارتبط بشكل مباشر بالتطورات التاريخية للهجرة الجزائرية في الخارج، إضافة الى التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، فمنذ الاستقلال الى غاية منتصف السبعينيات كانت التحويلات تمثل مصدر تمويل خارجي جد مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث وصلت نسبة مساهمتها الى حوالي 4.5 % في الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن ارجاع ارتفاع هذه النسبة إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خاصة ارتفاع سعر الصرف إضافة الى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية وهو ما جعل مساهمة التحويلات في الناتج الداخلي الخام تكون كبيرة، أما الفترة الثانية الممتدة من سنة 1972-1990 فقد عرفت انخفاضا محسوسا في حجم التحويلات المالية ويمكن إرجاع ذلك الى انخفاض تدّفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج مع قرار السلطات الجزائرية وقف الهجرة الى الخارج بداية من سنة 1973، إضافة إلى انتعاش سعر البترول في الأسواق الدولية، وزيادة نشاط سوق الصرف الموازي حيث أصبحت النسبة الكبيرة من التحويلات تمر عبر القنوات الموازية، أما الفترة الممتدة من 1990-2004 فقد عرفت نموا كبيرا في حجم التحويلات المالية للمهاجرين حيث بلغت حوالي 2.46 مليار دولار سنة 2004 كأعلى نسبة و يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بالعديد من العوامل كانفتاح الاقتصاد الجزائري و زيادة حركية رؤوس الأموال، إضافة الى نمو حجم الهجرة الجزائرية في الخارج و تراجع قيمة العملة الوطنية بعد الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها الجزائر اضافة الى توسع سوق الصرف الموازي، أما المرحلة الأخيرة فتمتد من سنة 2005 الى يومنا هذا أين شهدت التحويلات المالية استقرار عند مستوى منخفض في حدود 2 مليار دولار سنويا، ويمكن ارجاع ذلك إلى العديد من الأسباب خاصة الجزء المتعلق بنمو القنوات غير الرسمية في تحويل الأموال إضافة الى نمو القطاع الموازي في الجزائر، من جهة أخرى فان نمو عائدات الدولة من قطاع المحروقات جعل مساهمة التحويلات في الناتج الداخلي الخام ضعيفة نوعا ما.

لكن بالرغم من ذلك تبقى التحويلات تمثل المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات قطاع المحروقات، كما أنها تفوق بعض مصادر التمويل الخارجية الأخرى خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى الجزائر، فضلا عن ذلك فهي تتجاوز حصيلة قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (Bouklia .H, 2012, p. 7) وهذا ما يدّل بوضوح عن مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، كما هو موضّح في الشكل الهندسي رقم (02) .

الشكل (2): تطور التحويلات المالية للمهاجرين ولاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%) بين 1970-2019

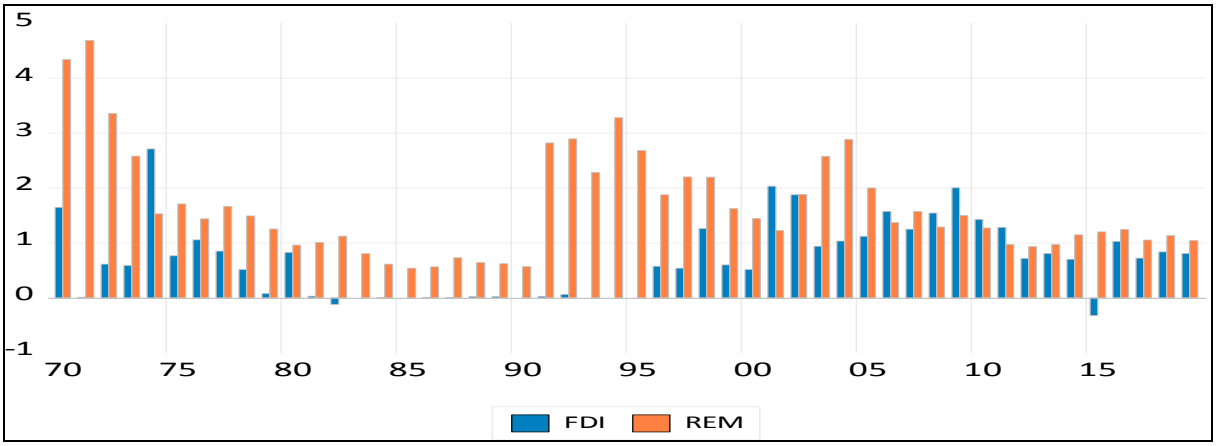

المصدر: بيانات البنك العالمي(WDI)

4. الدراسة القياسية:

1.4 منهجية الدراسة القياسية:

سوف نقوم بدراسة علاقة التكامل المشترك (التوازن في المدى الطويل) لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) التي طوّرها كل من (Perasan,1997)، (Pesaran & Shin 1999)، (Pesaran & al, 2001) ويعود سبب اختيارنا لهذه الطريقة في دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات بالنظر للخصائص الهامة التي تتميز بها مقارنة مع الطرق الأخرى، حيث أنها تستخدم بغض النظر عن درجة تكامل متغيرات النموذج سواء كانت مستقرة عند المستوى I(0)، أومن الدرجة الأولى عند الفرق الأول I(1) شرط أنّ لا يوجد أي متغير في النموذج متكامل من الدرجة الثانية عند الفرق الثاني I(2)، كما يشترطه اختبار التكامل المشترك باستخدام الطرق التقليدية الأخرى كطريقة دربن واتسون (CRDW test)، أو طريقة إنجل وقرانجر ذات الخطوتين (Engle-Granger, 1987)، أو طريقة جوهانسون (Johansen cointegration test) في إطار نموذج (VAR) والتي تشترط أنّ تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة عند الفرق الأول I(1)، وبالتالي فإنّ اختيارنا لأسلوب التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (ARDL Bounds Test) يعد الأفضل لأنّه يسمح لنا بتجاوز مشكلة درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، كما أنّ هذه الطريقة يمكن تطبيقها بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية سواء كانت مستقرة عند مستواها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى عند الفرق الأول I(1) أو كانت مزيجا بين الاثنين، إضافة إلى ذلك فإنّ منهج الحدود يعد طريقة جيدة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة مع الطرق الأخرى سابقة الذكر، كما أنه يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، ويعطى نتائج أفضل للمعلمات في الأمد الطويل، ويسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة (دحماني محمد ادريوش، 2013، صفحة 158)

إن الاستخدام الواسع لنموذج (ARDL) في اختبارات التكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود في الدراسات الحالية دفع عدد من الباحثين الى إضافة تطويرات مهمة على هذا الأسلوب القياسي، فبداية قام (Narayan, 2005) بإضافة قيم حرجة جديدة للحدود العليا والدنيا خاصة بالعينات التي تتراوح أحجامها بين 30 الى 80 مشاهدة نظرا لأن القيم التي قدمها (Pesaran & al, 2001) في النموذج الأصلي غير حاسمة بشكل كبير خاصة في العينات الصغيرة، من جهة أخرى قدم (Shin & al, 2014) نموذج لانحدار الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير خطي (NARDL) لاختبار التكامل المشترك وهو مشتق بشكل أساسي من النموذج القاعدي (Pesaran & al 2001) يدرس الأثر غير الخطي للمتغيرات أو التماثل (الآثار السلبية والموجبة)، وفي دراسة أخرى قدمها (McNown. R & al, 2016) طرح من خلالها نموذج مطوّر للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (an augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration) يحتوي على اختبارات إضافية للتعامل من حالات تدهور علاقة التكامل المشترك (Degenerate cointegration) خاصة وأن طريقة (Pesaran & al 2001) وضعت تحت بعض الفرضيات الأساسية لاسيما تلك المتعلقة باستقرار المتغير التابع عند الفرق

الأول I(1) ،كما قام (Sam & al, 2019) بتطوير اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود من خلال إضافة اختبارات جديدة كاختبار (T-test) الخاص بالمتغير التابع المتأخر، واختبار (F-test) الخاص المتغيرات المستقلة المتأخرة وذلك بهدف زيادة دقة نتائج اختبار التكامل المشترك.

2.4 نموذج وبيانات الدراسة القياسية :

سوف نعتمد في دراستنا الحالية على المقاربة القياسية الكلية لدراسة محدّدات التحويلات المالية للمهاجرين خاصة وأنّ أغلب الدراسات التي أجريت في الجزائر حول موضوع التحويلات المالية للمغتربين اعتمدت على المقاربة الجزئية سواء عبر دراسة عينة من المهاجرين أو الأسر المتلقية للتحويلات كدراسات (Musette ,S.M, 2011) ، (Djelti .S , 2015) من جهة أخرى سوف نعتمد على تحليل سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018 ويعود سبب اختيارنا لهذه الفترة نظرا لأنها تشمل أهم المراحل التي مرت بها الهجرة الجزائرية والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، وفيما يخص مصادر بيانات متغيرات الدراسة فقد اعتمدنا أساسا على معطيات قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI)، إضافة إلى معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (DATA UNECTAD) ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONES)، ويأخذ نموذج الدراسة القياسية الشكل التالي:

$$REM_A = f(RGDP_A, UNEM_A, INF_A, OEXR_A, IR_A, M2_A) \dots (1)$$

وهذه قائمة متغيرات الدراسة القياسية:

- REM_A: التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي **(REM_A/PIB)**
- $RGDP_A$: معدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للجزائر(معدّل النمو الحقيقي).
- $UNEM_A$: معدّل البطالة في الجزائر.
- INF_A: معدّل التضخم في الجزائر.
- $OEXR_A$: سعر الصرف الرسمي في الجزائر.
- IR_A: معدّل الفائدة الحقيقي في الجزائر .
- $M2_A$: حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو مؤشر التطور المالي أو درجة العمق المالي.

كما جرت عليه العادة في الدراسات الاقتصادية القياسية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها تساعد على إزالة الاتجاه الأسي للمتغيرات أو الاتجاه الحاد، كما تسمح بتحويل النماذج القياسية إلى الصيغة الخطية كما هو موضّح في النموذج التالي:

$$LogREM = b_0 + b_1 LogRGDP_A + b_2 LogUNEM_A + b_3 LogINF_A + b_4 LogOEXR_A + b_5 LogIR_A + b_6 LogM2_A + \mu_t \dots (1)$$

b_6،b_0، b_1، b_2، b_3، b_4، b_5: معلمات النموذج، μ_t: المتغير العشوائي

الجدول رقم (1): الخصائص الاحصائية لمتغيرات نموذج الدراسة القياسية

	REM_A	$OEXR_A$	$M2_A$	IR_A	$RGDP_A$	INF_A	$UNEM_A$
Mean	1.477915	51.28947	62.31454	-2.186382	2.815642	9.041492	17.79021
Median	1.242132	64.58280	62.98583	-3.562383	3.200002	5.737060	14.99000
Maximum	3.279068	116.5938	83.82403	21.60764	7.201872	31.66966	31.84000
Minimum	0.540234	3.837450	33.00584	-29.77373	-2.100001	0.339163	8.680000
Std. Dev.	0.759530	35.74927	14.36512	9.843384	2.210592	8.265149	7.371756
Skewness	0.768443	-0.077331	-0.421063	-0.045465	-0.316937	1.537033	0.381283
Kurtosis	2.524243	1.738342	2.146804	3.774630	2.624826	4.300130	1.593549
Jarque-Bera	4.206095	2.625516	2.335321	0.988520	0.881645	18.10285	4.159370
Probability	0.122084	0.269077	0.311094	0.610022	0.643507	0.000117	0.124970
Sum	57.63867	2000.289	2430.267	-85.26889	109.8100	352.6182	693.8180
Sum Sq. Dev.	21.92167	48564.39	7841.550	3681.904	185.6953	2595.882	2065.026
Observations	39	39	39	39	39	39	39

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

5. النتائج ومناقشتها :

1.5 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

كخطوة أولى من الدراسة القياسية سوف نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطوّر (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) للكشف عن وجود جذر الوحدة في متغيرات النموذج، والجدولين المواليين (الجدول رقم **02**، والجدول رقم **03**) يوضّحان نتائج اختباري (ADF) و (PP).

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
REM_A	I(1)	(0)-2.27	(0)-2.20	(0)-0.95	*(0) -6.02	*(0) -5.97	*(0) -6.10
$RGDP_A$	I(0)	*(0)-3.85	**(0) -3.78	(2)-1.47	*(0) -6.35	*(0) -6.24	*(1)-6.44
$UNEM_A$	I(1)	(0)-1.17	(1)-1.80	(0)-0.43	*(0) -4.56	*(0) -4.60	*(0)-4.62
INF_A	I(1)	(0)-1.82	(0)-2.12	(0)-1.34	*(0) -5.61	*(0) -5.52	*(0)-5.67
$OEXR_A$	I(1)	(0) 0.51	(6)-5.02	(1)1.65	*(0) -4.15	**(0) -4.16	*(0)-3.34
M_{2A}	I(1)	(0)-1.09	(0)-1.19	(0)0.30	*(0) -4.65	*(0) -4.16	*(0)-4.69
IR_A	I(0)	*(0) -4.04	*(0) -4.43	*(0)-4.04	*(1) -6.63	*(1) -6.53	*(1) -6.74

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم الجدولية

(): طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Shawartz-Criterion) بحد أقصى9 فترات

I(0): ساكنة عند المستوى، I(1): ساكنة عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)

السلسلة	درجة	المستوى	الفرق الاول

الزمنية	التكامل	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه
REM_A	I(1)	(2) -2.28	(2) -2.20	(1) -0.96	*(1) -6.02	*(2) -5.99	*(1) -6.10
$RGDP_A$	I(0)	*(3) -3.96	-3.90 **(3)	***(3) -1.89	*(4) -9.31	*(3) -8.70	*(4) -9.46
$UNEM_A$	I(1)	(2)-1.37	(4)-1.59	(3)-0.48	*(8) -4.53	*(11) -4.43	*(8) -4.60
INF_A	I(1)	(1)-1.94	(1)-2.25	(1)-1.39	*(2) -5.60	*(2) -5.52	*(2) -5.67
$OEXR_A$	I(1)	(3) 0.17	(4)-1.88	(4)2.08	*(3) -4.14	**(3) -4.15	*(0) -3.41
M_{2A}	I(1)	(1)-1.28	(1)-1.37	(0)0.30	*(3) -4.62	*(3) -4.56	*(3)-4.65
IR_A	I(0)	*(1) -4.05	-4.42 *(2)	*(1) -4.04	*(25) -16.4	*(23) -14.9	*(24) -14.25

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم (adj-t.statistic) الجدولية (Mackinnon 1996)

(): العدد الامثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الالي(Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kenel) .

I(0): ساكنة عند المستوى، I(1): ساكنة عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضّح من خلال الجدولين (2،3) الخاصين باختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة (ADF) و (PP) أنّه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة لمتغيرات: التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A)، معدّل البطالة ($UNEM_A$) معدّل التضخم (INF_A)، سعر الصرف الرسمي ($OEXR_A$)، حجم المعروض من النقود بمعناه الواسع (M_{2A})، إلا أنّه يمكن رفضها بالنسبة للفروق الأولى لنفس المتغيرات مما يعني أنّها متكاملة من الرتبة I(1) وهي مستقرة عند الفرق الأول، من جهة أخرى فان السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات معدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للجزائر ($RGDP_A$) ومعدّل الفائدة الحقيقي في الجزائر(IR_A) مستقرة عند المستوى أي أنها من الرتبة I(0) وكخلاصة لما سبق يمكن القول أنّ بعض السلاسل الزمنية ليست ساكنة في المستوى ومن رتبة I(1) وبعضها الأخر ساكن عند المستوى ومن رتبة I(0)، هذا المزيج في درجة تكامل السلاسل الزمنية يسمح لنا باختبار علاقة التكامل المشترك (التوازن في المدى الطويل) باستخدام منهج الحدود (Bounds test) في إطار نموذج (ARDL).

2.5 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test) .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) التي تعرف بمنهج الحدود (Bounds testing approach) يأخذ نموذج الدراسة الصيغة التالية:

$$\Delta REM_A = B_0 + B_1(RGDPA_{t-1}) + B_2(UNEM_{A_{t-1}}) + B_3(INF_{A_{t-1}}) + B_4(OEXR_{A_{t-1}}) + B_5(IR_{A_{t-1}}) + B_6(M2_A) + B_7(REM_{A\ t-1}) + \sum_{i=1}^{q} \gamma_1 \Delta RGDP_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta U_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_3 \Delta INF_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_4 \Delta OEXR_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_5 \Delta IR_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_6 \Delta M2_{A_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_7 \Delta REM_{t-1} + \varepsilon_i$$

حيث تمثل:

(B_1 ، B_6 ، B_5 ، B_4 ، B_3 ، B_2 ،B_7) معلمات العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

$(\gamma_1، \gamma_2، \gamma_3، \gamma_4، \gamma_5، \gamma_6، \gamma_7)$ معلمات الفترة قصيرة الأجل .

في البداية نقوم بتقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة (ARDL) بعد ذلك نقوم بدراسة علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test) من خلال حساب إحصائية (F) في إطار اختبار والد (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، مقابل الفرض البديل (H_1) بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين كما هو موضّح:

$$H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = 0$$
$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq 0$$

والجدول الموالي يوضّح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في إطار نموذج (ARDL) تحت الفرضيات التالية :

- إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من قيم الحدود العليا الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% نرفض (H_0) ونقبل (H_1) وهذا يدل على وجود تكامل مشترك .
- إذا كانت (F) المحسوبة أصغر من قيم الحدود الدّنيا الحرجة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% نقبل (H_0) و هذا يدل على غياب علاقة التكامل المشترك .
- إذا كانت (F) المحسوبة تقع بين الحدّين يكون اختبار التكامل غير حاسم ويكون ضروريا في هذه الحالة معرفة درجة تكامل كل متغير على حدى.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

النموذج (1): ARDL(1.3.2.2.2.3.2)	$REM_A = f(RGDP_A, UNEM_A, INF_A, OEXR_A, IR_A, M2_A)$	
قيمة (F) المحسوبة	7.68	
القيم الحرجة :	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
مستوى معنوية 1%	2.53	3.59
مستوى معنوية 5%	2.87	4
مستوى معنوية 10%	3.6	4.9
النتيجة	وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل)	

ملاحظة: حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:(, , , , ,)ARDL ، القيم الحرجة تم الحصول عليها من جداول (Pesaran & al 2001)، Table CI(v) Case V

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (04) الخاص باختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود نلاحظ أنّ قيمة إحصائية (F) المحسوبة جاءت أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) التي اقترحها (Pesaran & al , 2001, pp. 289-326) عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% وهذا يعني رفض (H_0) وقبول (H_1) مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل(تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج .

وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية الموضّحة في نموذج الدراسة، بعد ذلك ننتقل إلى الخطوة الموالية من الدراسة القياسية أين سنقوم بتقدير وتحليل معلمات الأجل الطويل، ومعلمات الأجل القصير في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

3.5 التوازن في المدى الطويل (معلمات الآجل الطويل) بالنسبة للنموذج (1):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج (ARDL) من خلال الحصول على مقدّرات معلمات الأجل الطويل كما هو موضّح في الجدول رقم (05)

الجدول (5): مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع (REM_A)			
المعلمات / المتغيرات التفسيرية	معلمات النموذج (1): ARDL(1,3,2,2,2,3,2)	t-Statistic	الاحتمال Prob
$RGDP_A$	*0.499	3.944	0.00
$UNEM_A$	*0.222	5.557	0.00
INF_A	*0.223	6.988	0.00
$OEXR_A$	-0.032	-1.482	0.16
IR_A	**0.096	2.798	0.01
$M2_A$	*0.048	3.563	0.00
$R-squared = 0.93$ $Adjusted\ R-squared = 0.82$ $DW = 1.97$			

ملاحظة: حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:(, , , , ,)ARDL

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

و يمكن كتابة معادّلة التكامل المشترك وفق الشكل التالي:

$$EC = REM - (0.4993RGDP_A + 0.2226INF_A + 0.2234UNEM_A + 0.0967IR_A - 0.0323OEXR_A + 0.0489M2_A)$$

التفسير:

يوضّح الجدول رقم(05) نتائج مقدّرات معلمات الأجل الطويل لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، ومن خلال تحليل النتائج نستنتج ما يلي :

- وجود أثر إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% لمعدّل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الجزائر أو معدّل النمو الحقيقي ($RGDP_A$) على التحويلات المالية للمهاجرين كما هو موضّح في نتائج النموذج (1) ويمكن تفسير هذه النتيجة بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر يدفع المهاجرين إلى زيادة تحويل الأموال من الخارج الى الجزائر فمن خلال تحليلنا لتطوّر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين لاحظنا أنّها قد عرفت نموا معتبرا مع عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر وارتفاع معدّلات النمو خاصة مع بداية الألفية الجديدة، فقد عرفت ارتفاعا قياسيا في سنة 2004 حيث تجاوزت حصيلتها السنوية 2.4 مليار دولار في ظل البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية التي وضعتها الدولة، وأصبح حجم التحويلات المالية للمهاجرين يفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من جهة أخرى فان ارتفاع النمو الاقتصادي يكون مصحوبا بزيادة نشاط بعض القطاعات التي يفضلها المهاجرون لإعادة تشغيل أموالهم (كقطاع العقار)، وتشير المقاربات النظريات المفسرة لتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين على أن استقرار وتطوّر مستويات النشاط الاقتصادي في البلد الأصلي تجعل المهاجر يحوّل المزيد من الأموال بهدف إعادة استثمارها في بعض الأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة لأثر معدّلات البطالة في الجزائر($UNEM_A$) على تدفّق التحويلات فجاءت هي الأخرى موجبة ومعنوية عند مستوى 1% ويمكن تفسير هذه النتيجة بانعكاس وضعية سوق العمل في البلد الأصلي من خلال ارتفاع معدّلات البطالة وانخفاض مستويات التشغيل بشكل سلبي على دخل الأسر بما فيها أسرة المهاجر في البلد الأصلي مما يدفعه إلى تحويل المزيد من الأموال بهدف مساعدة أفراد أسرته وهذا يعكس سلوك الإيثار، وفي هذا الخصوص أشارت عدد من الدراسات إلى تأثير وضعية سوق الشغل في بلدان الأصلية على حجم التحويلات المالية المرسلة

كدراسة (Artal-tur & al , 2014, pp. 97-120) حول محدّدات تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط (MENA) حيث استنتجوا أنّ وضعية سوق العمل (معدّل البطالة) تعد من بين أهم المحدّدات المفسّرة لتدّفق التحويلات المالية في دول المنطقة، وفي ما يخص الجزائر فقد عرفت هجرة مكثفة لليد العاملة خاصة المؤهلة منها مع بداية سنوات التسعينيات نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي، هذا ما ساهم في نمو حجم الجالية الوطنية في الخارج وفي زيادة تدّفق التحويلات المالية بهدف مساعدة الأسر في الجزائر.

– وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 1% بين معدّل التضخم في الجزائر (INF_A) والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كما هو موضّح في الجدول أعلاه ويمكن تفسير هذه النتيجة بتأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار في البلد الأصلي المعبر عنه بمعدّل التضخم بشكل سلبي على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للعائلات بما فيها أسر المهاجرين في الداخل وهذا يدفع المهاجر الى زيادة حجم الأموال المرسلة بهدف رفع القدرة الشرائية لأسرته والحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك اليومي، وتزداد درجة تأثيرها إذا ما أضفنا لها حجم التحويلات المالية التي تمر عبر القنوات الموازية التي تفوق بنسبة كبيرة حجم التحويلات الرسمية، من جهة أخرى أشارت بعض الدراسات (Musette, 2011)، (Djelti, 2015) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر توجه أساسا لتمويل النفقات اليومية (الاستهلاك) وجزء يسير منها يوجه للاستثمار وبالتالي فهي تتأثر بارتفاع معدّلات التضخم.

– فيما يخص العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين ومستوى سعر الصرف الرسمي ($OEXR_A$) فقد جاءت بالإشارة السالبة وغير معنوية من الناحية الإحصائية وبمستوى تأثير جد ضعيف حيث قدرة مرونة التحويلات المالية بالنسبة لتغيرات سعر الصرف الرسمي في المدى الطويل بحوالي(-0.03) ويمكن تفسير هذه النتيجة بتدهور قيمة الدينار مقابل باقي العملات الصعبة خاصة مع بداية 1990، إضافة إلى توسع سوق الصرف الموازي و زيادة حدة تباين سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي التي تجاوزت 50% هذه الوضعية جعلت المهاجرين الجزائريين يقومون بمختلف معاملاتهم المالية بما فيها تحويل الأموال من الخارج باتجاه الجزائر عبر السوق الموازي من خلال القنوات غير الرسمية أي خارج البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال أين تكون التكلفة شبه معدومة، كما يكون العائد أكبر عند تحويل العملة الصعبة إلى الدينار، وأشارت نتائج عدد من الدراسات التي أجريت على بعض الدول النامية كدراسة (Tabit & Moussir, 2016, p. 6) الى ضعف تأثير سعر الصرف الرسمي وعدم فعاليته كمحدّد لتفسير تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين في دول المنطقة نظرا لوجود سوق الصرف الموازي الذي يعتمد عليه المهاجرين بنسبة كبيرة في تحويل أموالهم من الخارج .

– فيما يخص تأثير معدّلات الفائدة الحقيقية (IR_A) على التحويلات المالية فجاءت بالإشارة الموجبة ومعنوية عند مستوى 5% لكن بمرونة ضعيفة نوعا ما في المدى الطويل، فارتفاع معدّلات الفائدة في الجزائر لا يساهم في زيادة تدّفق التحويلات المالية بشكل كبير و يمكن تفسير ذلك بضعف معدّل استثمار التحويلات المالية في الجزائر وتخصيصها سواء للاستهلاك النهائي أو للادخار خارج القطاع البنكي، كما أنّ النسبة كبيرة منها لا تمر عبر القنوات الرسمية من خلال البنوك لذلك لا تستجيب بشكل كبير لتغيرات معدّلات الفائدة الحقيقية في الجزائر.

– بالنسبة للعلاقة بين عمق وتطوّر النظام المالي التي تقاس بالمؤشر($M2_A$) وتدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الموضحة في النموذج (1) فجاءت هي الأخرى معنوية عند مستوى 1% وبإشارة موجبة لكن بمستوى تأثير جد ضعيف حيث يؤدي ارتفاع العرض النقدي بحوالي 1% إلى زيادة تدفق التحويلات بحوالي 0.048% في المدى الطويل وفي هذا الخصوص أوضح (Singh & al , 2010, pp. 312-340)، (Freund & Spatafora, 2008) أن النظام المالي الأقل تطورا يتوافق مع ارتفاع تكاليف تحويل الأموال مما ينعكس سلبا على حجم التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، والمهاجر في هذه الحالة يفضل الاعتماد على القنوات الموازية (غير الرسمية) لتحويل أمواله إلى بلده الأصلي وهذا التحليل ينطبق على وضعية الجزائر حاليا في مجال التحويلات المالية للمهاجرين.

4.5 التوازن في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) UECM فقد ظهرت بإشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية كما هو موضّح في الجدول رقم (06)

الجدول (6): مقدّرات معلمات الأجل القصير:

المتغير التابع (ΔREM_A)			
المعلمات / المتغيرات التفسيرية	معلمات النموذج (1): ARDL(1,3,2,2,2,3,2)	احصائية t-Statistic	الاحتمالProb
$\Delta RGDP_A(-1)$	*-0.25	-6.651	0.00
$\Delta UNEM_A$	*0.12	4.219	0.00
ΔINF_A	*0.16	9.038	0.00
$\Delta OEXR_A$	*-0.06	-3.972	0.00
ΔIR_A	0.007	0.698	0.497
$\Delta IR_A(-1)$	**-0.07	-5.497	0.00
$\Delta M2_A$	**0.05	2.822	0.014
حد تصحيح الخطأ $UECM(-1)$	*-1.05	-8.866	0.00
الثابت C	*-10.93	-8.95	0.00
الاتجاه trend	*0.16	8.335	0.00
$R-squared = 0.87 \quad Adjusted\ R-squared = 0.76\ DW = 2.31$			

ملاحظة: حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية:(, , , , ,)ARDL

مستوى معنوية: 1%*، 5% **، 10%***

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (06) الخاص بمقدّرات معلمات الأجل القصير لنموذج الدراسة نلاحظ أنّ إشارات بعض المعلمات ($\Delta UNEM_A$،ΔINF_A،ΔIR_A،$\Delta M2_A$،$\Delta OEXR_A$) جاءت تتوافق مع إشارات معلمات الأجل الطويل كما أن بعضها معنوي من الناحية الاحصائية وبعضها الاخر غير معنوي، من جهة أخرى جاءت إشارات بعض المعلمات الأخرى عكس الأجل الطويل ($\Delta RGDP_A$)، فيما يخص معلمات حدّ تصحيح الخطأ $UECM(-1)$ فجاءت بالإشارة السالبة ومعنوية عند مستوى 1% وهذا يزيد من صحة ودقة العلاقة التوازنية طويلة الآجل بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض محدّداتها الاقتصادية الكلية، كما يدّل على أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الآجل الطويل (Bourbonnais , 2015, pp. 304-305)

5.5 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

حتى نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في نماذج الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية سوف نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares) التي اقترحها كل من Brown، Dublin،Evins سنة 1975، حيث يكون هذا النوع من الاختبارات مصاحبا دائما لنماذج (ARDL)، كما أنّه يدّل على مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الآجل مع المعلمات قصيرة الآجل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدّرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) و(CUSUM of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما هو موضّح في الشكل رقم (03) .

الشكل رقم (3): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

CUSUM	CUSUM of Squares

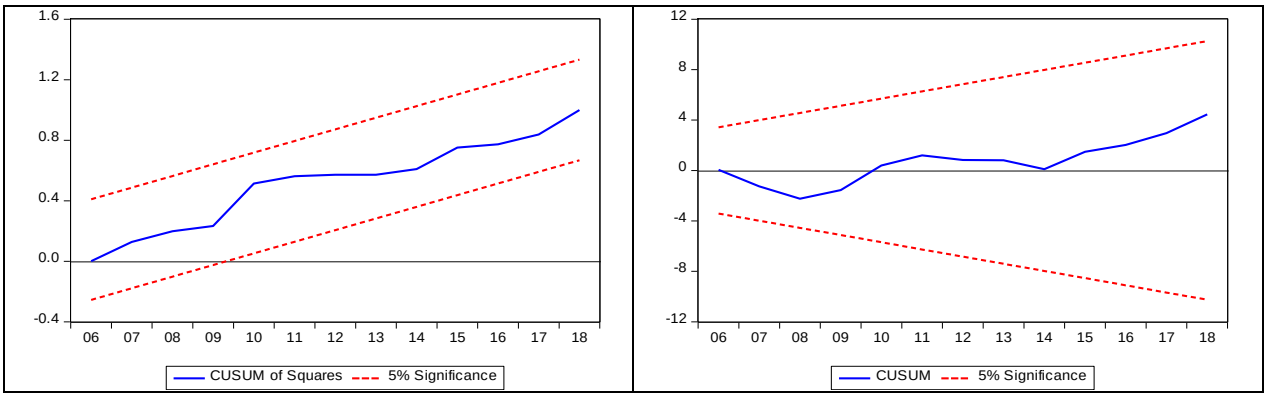

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل البياني رقم (03) نلاحظ أنّ اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squared) بالنسبة للنموذج قيد الدراسة عبارة وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يشير إلى استقرار النموذج وخلوه من التغيرات الهيكلية، كما يدّل على أنّ هناك استقرار وانسجام بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة الآجل .

6.5 الاختبارات التشخيصية للبواقي بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ:

كخطوة أخيرة من الدراسة القياسية يجب علينا التأكد من سلامة النموذج المقدر وعدم معاناته من المشاكل الاحصائية المرتبطة بالبواقي، كالارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation)، والتوزيع غير الطبيعي للبواقي (Normality)، وعدم تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) وذلك من خلال القيام بعدد من الاختبارات التشخيصية الموضّحة في الجدول رقم (07) .

الجدول رقم (7): الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ

الاختبار	الاحصائية	الاحتمال
التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test)	Jarque-bera 1.83	0.39
الارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation) Breuch-Pagan-Godfrey	F-Statistic 0.61	0.55
	Obs*R-squared 3.61	0.16
تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) LM test	Obs*R-squared 28.7	0.15
	Scaled explained(ss) 2.11	0.16

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أنّ قيمة إحصائية Jarque-bera قد بلغت 1.83 كما أنّ الاحتمال المرافق لها أكبر من الاحتمال الحرج عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم وبالتالي فإنّ البواقي تتوزع بشكل طبيعي، فيما يخص اختبار الارتباط التسلسلي نلاحظ أنّ قيمة الاحتمال لإحصائية Obs*R-squared (0.16) جاءت أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدفعنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ومنه فإنّ النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط البواقي (Serial correlation)، أما نتائج اختبار تجانس البواقي (Hetreroskedasticity) فنلاحظ أن قيمةObs*R-squared قد بلغت 28.7 والاحتمال المرافق لها أكبر من القيمة الحرجة 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنّ الأخطاء متجانسة هذه النتائج تظهر بوضوح أنّ النموذج سليم من الناحية الاحصائية ولا يعاني من المشاكل القياسية.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل آثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدّفق التحويلات المالية للمغتربين الجزائريين خلال الفترة الممتدة بين 1980-2018 وذلك باستخدام بعد أدوات التحليل القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية كاختبارات جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود في اطار نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) وقد بينت نتائج الدراسة على أهمية البيئة الاقتصادية الكلية في الجزائر في استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين، حيث تؤثر تقلبات مستويات النشاط الاقتصادي المعبر عنها بمعدّل نمو الناتج الداخلي الخام ($RGDP_A$)، وأداء سوق العمل في الجزائر المعبر عنه بمعدّل البطالة ($UNEM_A$)، اضافة الى معدّلات التضّخم (INF_A) بشكل إيجابي ومعنوي على تدّفق التحويلات المالية للمغتربين في المدى الطويل، من جهة أخرى فقد جاء تأثير سعر الصرف الرسمي عكسيا وغير معنوي على التحويلات المالية وهذا يمكن تفسيره بفعالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أما معدّل الفائدة الحقيقي (IR_A) فقد جاء تأثيره ايجابيا ومعنويا لكن بمرونة ضعيفة نوعا ما فارتفاع معدّل الفائدة الحقيقية بمقدار 1% يؤدي الى زيادة حجم التحويلات بمقدار 0.09% في المدى الطويل، في الجهة المقابلة جاء تأثير مؤشر التطور المالي المعبر عنه بالعرض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج الداخلي الخام ($M2_A$) ايجابيا ومعنويا لكن بمرونة ضعيفة نسبيا، حيث يؤدي زيادة التطور المالي بمقدار 1% الى زيادة تدّفق التحويلات بمقدار 0.04%

وتدّل نتائج هذه الدراسة على ضرورة أن تقوم الجزائر بوضع سياسة اقتصادية كلية محكمة بهدف زيادة استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في الخارج، خاصة و أن المعطيات الاحصائية تشير الى ضعف حجم هذه التحويلات التي لم تتجاوز عتبة 2 مليار دولار، مقارنة مع بعض البلدان العربية كمصر ولبنان، والمغرب التي تفوق حجم التحويلات المالية المتدّفقة إليه سنويا حاجز7.4 مليار دولار، من جهة أخرى فان نسبة معتبرة من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تمر عبر القنوات الموازية، حيث أشارت دراسة لبنك الاوروبي للاستثمار في سنة 2004 أن أكثر من 57% من تحويلات الجالية الجزائرية تمر عبر القنوات الموازية، ويمكن ارجاع هذه النسبة المرتفعة الى جملة من العراقيل والصعوبات التي تواجه المهاجرين الجزائريين الراغبين في تحويل أموالهم من الخارج عبر القنوات الرسمية، كإشكالية سوق الصرف الموازي وزيادة الفارق بين سعر الصرف في السوقين الموازي والرسمي، اضافة الى ضعف أداء المنظومة المالية والبنكية في الجزائر، وصعوبة مناخ الاستثمار الذي يجعل النسبة الكبيرة من أموال المهاجرين تخصص للأنفاق النهائي عوض إعادة استثمارها في بعض الأنشطة الاقتصادية في البلد الأصلي، فضلا عن ارتفاع تكلفة تحويل الأموال من الخارج الى الجزائر وعدم وجود سياسة وطنية واضحة للاستفادة من الجالية الجزائرية في الخارج وتفعيل دورها في التنمية.

الاحالات والمراجع:

- دحماني محمد ادريوش. (2013). سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة باستخدام البرامج المعلوماتية الجاهزة. *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*. جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر

- Akkoyunlu.S. (2010). " Are Turkish migrants altruistic? Evidence from the macro data ". *KOF Working Papers N° 246 , Swiss Economic Institute*, 1-35.
- Adenutsi.D.E & Ahortor.C.R.K. (2021). Macroeconomic Determinants of Remittance Flows to Sub-Saharan Africa. *African Economic Research Consortium, Nairobi, AERC Research Paper 415*, pp. 1-43.
- Al-Assaf .G, Al-Malki .M.A. (2014). " Modelling the Macroeconomic Determinants of Workers' Remittances: The Case of Jordan ". *International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 4, No. 3*, 514-526.
- Alleyne .D , Kirton .C , Figueroa .M. (2008). " Macroeconomic Determinants Of Migrant Remittances To Caribbean Countries: Panel Unit Roots And Cointegration " . *The Journal of Developing Areas, Vol 41 , N° 2*, 137-153.
- Artal-tur .A, Bacaria-Colom.J ,Cagaty .S, Pallardo-lopez.V. (2014). "the determinants of migrant's remittance inflows in MENA region: A Macroeconomic approach". Dans G. P.-S. Andre´s Artal-Tur, *" the socio-economic impact of migration flows effect on trade ,remittances,output and the labour market"* (pp. 97-120). Switzerland: Population Economics , Springer International Publishing .

- Aydas .O.T, Neyapti.B, Ozcan .K.M. (2005). "Determinants of Workers' Remittances: The Case of Turkey". *Emerging Markets Finance and Trade Vol 41, N° 03*, 53-69.
- Bouklia .H. (2012). " Migration en Algérie: nouvelles tendances". *CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2012/01. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre* , 7.
- Bouoiyour .J , Selmi .R , Miftah .A. (2018). " Relationship Between Remittances And Macroeconomic Variables In Times Of Political And Social Upheaval: Evidence From Tunisia's Arab Spring ". *Working paper presented at the annual seminar of ESC Pau - IRMAPE/ CATT / CREG held on January 21, 2016, the 4th Transitions in Middle East and North Africa (TMENA) meeting on April 2016 in Hammamet-Tunisia and the Development seminar /GETHA LAREFI/LAM h.*
- Bourbonnais .R . (2015). *" Économétrie Cours et exercices corrigés ",9e édition* . Paris: Dunod.
- Bunduchi.E, Vasile.V, Comes.C.A, Stefan.D. (2019). " Macroeconomic determinants of remittances: evidence from Romania ". *Applied Economics Vol 51(35)*, 3876-3889.
- Chami. R , Barajas. A, Cosimano, T., et al. (2008). " Macroeconomic consequences of remittances". *International Monetary Fund, Washington, DC IMF Occasional Paper N° 259*.
- Coiffard.M. (2012). " Les Transferts De Fonds Des Migrants Tadjiks, Une Double Crise " . *Mondes En Développement , Vol 40-2012/3-N°159* , 151-165.
- Djelti .S . (2015). Migration international et développement en Algérie. *Thèse de Doctorat en Science Economiques*. Tlemcen, Algérie: Université Abou Bekr Belkaid.
- Elbadawi.I & Rocha.R. (1992). "Determinants of Expatriate Workers' Remittances in North Africa and Europe". *World Bank Policy Research Working Paper No.WPS1038*, 1-55.
- El-Sakka. M.I & Mc nabb.R. (1999). "The Macroeconomic Determinants of Emigrant Remittances". *World Development, Vol.27, N°.8*, 1493-1502.
- Freund C.L & Spatafora N. (2008). Remittances: Transaction Costs, Determinants and Informality. *Journal of Development Economics, no 3704*.
- Hor .C & Pheang .P. (2017). " Analysis Determinant Factors Effect On Migrant Workers' Remittances Flow To The CLMV Countries ". *International Journal of Economics and Financial Issues , Vol 7 , N° 2*, 202-207 .
- Jackman.M. (2013). " Macroeconomic Determinants of Remittance Volatility: An Empirical Test". *International Migration (OIM) ,Vol. 51 (S1)* , 36-52.
- Lucas, R. E.B.& Stark.O. (1985). " Motivations to Remit: Evidence from Botswana ". *Journal of Political Economy, Vol. 93*, 901-9018.
- McNown R, Sam CY and Goh SK . (2016). " Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration". *Applied Economics 50*, 1509-1521.
- Mouhoud .E , Oudinet .J, Unan .E. (2008). " Macroeconomic Determinants of Migrants' Remittances in the Southern and Eastern Mediterranean Countries ". *Working paper CEPN presented at 6th International Conference of the MEEA, Dubai 14-16 March 2007 and Séminaire Démographie, emploi et migrations entre les rives de la Méditerranée CEPN - CNRS - Université Paris nord et GDRI DREEM – CNRS, 25 janvier 2008.*
- Musette ,S.M. (2011). "étude sociologique des transferts ente migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008) ". *thèse de doctorat en sociologie*, faculté des sciences humaines, université d'Alger 2.
- Narayan.P.K. (2005). "The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests.". *Applied Economics 37 (17)*, 1979–1990.
- Parra.E.L & Rdriguez.A.K. (2016). " Macroeconomic determinants of remittances in the countries of DR-CAFTA". *Ciencia y Sociedad ;Vol 41, N°(2)*, 361-388 .
- Pesaran .M.H , Shin.Y , Smith.R.J. (2001). " Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships". *Journal Of Applied Econometrics , Vol 16*, 289-326.

- Rapoport.H & Docquier.F. (2005). " The economics of migrants' remittances ". *In L.,A, Gerard-Varet, S-C Kolm and J. Mercier (Eds) Handbook of the Economics of Reciprocity, Giving and Altruism, Amsterdam: North Holland*.
- Rezwanul.H.R & Rubayyat .H. (2015). " The Determinants Of Worker Remittance In Terms Of Foreign Factors: The Case Of Bangladesh". *Studies in Business and Economics ,Vol 10 , N° 03*, 81-93.
- Richard. H & Adams.Jr. (2009). " The Determinants of International Remittances in Developing Countries ". *World Development ,Vol 37, N° 1*, 93-103.
- Tabit .S & Moussir.C. (2016). " Macroeconomic Determinants Of Migrants' Remittances: Evidence From A Panel Of Developing Countries". *International Journal Of Business And Social Research , Vol 6 , N° 6*, 6.
- Sam, C.Y.; McNown, R.; Goh, S.K. (2019). " An augmented autoregressive distributed lag bounds test for cointegration" . *Economic Modelling. (80)* , 130–141.
- Schiopu .L, Siegfried .N. (2006). "Determinants Of Workers' Remittances Evidence From The European Neighbouring Regio ". *Working Paper Series N° 688 , European central bank http://www.ecb.int*.
- Shin, Y.; Yu, B.; Greenwood-Nimmo, M. (2014). " Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework ". *In Festschrift in Honor of Peter Schmidt: Econometric Methods and Applications, Sickles, R.C., Horrace, W.C., Eds.; Springer: New York, NY, USA,* , 281–314.
- Singh R.J., Haacker M., Lee K.W, Le Goff M. (2010). Determinants and Macroeconomic Impact of Remittances in Sub-Saharan Africa. *Journal of African Economies, 20(2),* 312-340.
- Stark.O & Bloom.D.E . (1985). "The New Economics of Labour Migration". *American Economic Review,Vol 75, N° 2*, 173-178.